



فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المصطلح في الكلام **قوله** وما شئ  
 حيث يستباح هذا الجزئية صدره **و** حيث هي نهاية بعد جده وقد تقدم في الاشارة  
 التي تحتاج اليها **بيان** **مكان المقدر** **قوله** ينبغي ان يقدر المستور في نحو زيد  
 رايته متروما عليه وجواب البيان ان يقدره موحدا عنه **قوله** لا والله بغيره الاقتران  
 حبيبه وليس **قوله** في الشرح بل ليس الامر كما هو فانه **قوله** انه موحدا بغيره  
 معنوي لذته في الشرح بل ليس الامر كما هو فانه **قوله** انه موحدا بغيره  
 الاختصاص لا عند وجود المفتوح لذلك وقد تقدم هو على ذلك حيث قال  
 يترك ذلك عند زعمه والاصل او عند انفسنا مرعوي كذات فاجبه  
 اعتراضه عليهم **قوله** وجهه ان كلامه يقتضي ان تقدره موحدا عند غيره ما  
 يقتضي تاخره وعنده موحدا تقدره موحدا **قوله** في قوله **قوله** اما نحو زيد  
 عرفته فثابته ان قدر الفعل المحذوف قبل النصب نحو عرفت زيد اعرفته فمخصص لان  
 يقدر المعسر قبل المحضوب بل بعده نحو زيد اعرفته فمخصص لان  
 التقديم على المحذوف كالقديم على المذكور فتوزيد اعرفته يحتمل التخصيص ويجز  
 التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنضوب فهو ابلغ في  
 الاختصاص من قولنا زيد اعرفته لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد **قوله**  
 وكذا قدسنا في نحو في الدار زيد قدم ذلك في اخرا باب الثالث **قوله** واذا  
 قلت كان خلفك زيد جانا لوجه ان ولو قدرته فعلا لان خبره ان يبتدئ  
 مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا يفتقر الجملة الاسمية بالفعليته في الشرح بل يقال  
 ان يقول الالهاس حاصل بالظن ان حاصل عليه النسخ وذلك لانه مع تاخير زيد  
 يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن خبره **قوله**  
 دخلت عليه كان فاستترها ويحتمل ان يكون مبتدئا موحدا خبر عنه بالفعليته  
 المنفردة عليه وهي تقوم وليتوجه خبره **قوله** والعزق بين الجملتين متصل  
 دخول النسخ عليها ثابت ودخوله لا يغير ما كما تناسخا منسوخ به باعتبار وقوع  
 الحكم وعده تقييما للتقديم في نحو كان زيد يقوم قائل لان الذي استفتقر في باب  
 كان انك اذا حذفتها عدا اسمها وخبرها الي المبتدأ والخبر ولو اسقطتها في كان  
 يقوم زيد لم يرجع الي ذلك واقولا حتمال كون اسم كان هنا خبره **قوله** احتمال  
 يجب لا بعد له عليه ولو سلم فقد ذكر المسم في باب الرفع في المواضع التي يعود  
 الضمير بها على ما تاخر لفظا **قوله** انه لا ينبغي المحل على خبره **قوله** اذا اسكن  
 غيره **قوله** لان تقييما كانت تقع لاسم الاشد والعزق اي تقول باسم  
 اللات والعزق اي تقول باسم اللات وباسم العزق كذا في كشاف **قوله**  
 واجابه بانها اول سورة نزلت فكان تقييما لاسمها بالقدرة انما قال السبدي في



فيها ستة الملول بعينهم من الامور باختصاص المقتررة اذ لا يناسب المقام ولا  
 يرد ما يقوم من كون غير اسم الله **قوله** واجابه اسكاني بتقديرها متعلقه  
 بافترا الثاني في المطول وعين الاقوال او جمل الاقوال من غير اعتبار تقديره في المرفوع  
 كما يقال فلان يوحى اليه يوجد المعطوف من غير اعتبار تقديره بالمعنى كذا في الافتتاح  
 وهو يقتضي على ان يوحى باسم ربك كذا المثل في تعلقات القبولية ودخول اليه للدلالة  
 على التكرير والذم والتمجيد **قوله** في الاقوال **قوله** في الاقوال **قوله** في الاقوال  
 الاقوال والثاني كمالها **قوله** في الاقوال **قوله** في الاقوال **قوله** في الاقوال  
 ودخول من كليهما اي افترا القدر واليه الاستعانة او الملازمة اي مستحقها باسم  
 ربك او متروكا ومستحقها ولا يبعد على المخذ قبل الجمع وهو كون التسمية من السورة  
 ان يجعل باسم ربك متعلقا بافترا الثاني ويكون متعلق الاقوال قوله باسم الله انتهى  
**قوله** واعتراضه بمحل العصبين هو الاصح **قوله** في الاقوال **قوله** في الاقوال  
 وبما ربه وفي هذا نظر لان الظاهر على هذا القول ان يكون افترا الثاني قوله كذا الاقوال  
 فيكون قد فصل بعد الموحدة بغيره وبين ما كده مع الفصل بكلام طيب **قوله** **قوله**  
 هذا الاشكال يبين لزوم الفصل بين المركب والوكيد لانه لما في هذا المعترض على  
 قوله انما متعلقها بافترا الاول فانه اثبت ذلك في اعترافه وليعرض عليه وانما كان لا يرد  
 له لان تقييما قرا الثاني بهذا القابل بينه وبين الاول اذ منع من كونه توكيدا وكذا تقييما  
 اقوال الاول يمنع من كونه افترا الثاني توكيدا او ماما وقع في كثير من النسخ ورايته صحيحا  
 عليه فيها مشيخته خطأ المكون بغير خطه وهو ان تقييد الثاني اذ المراد من  
 كونه توكيدا وكذا تقييما الاقوال فليس يخطا **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 هذا الاشكال ليس الا **قوله** تقييما **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 عنوان اكلت ان شربت فانت تعلق فان الجواب المذكور للبقا بقا منها وجواب  
 الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال المراد من اعلم ان الشرط  
 اذا دخل على شرطه فاذا قدمت كون الشرط الثاني مع جزائه جزا الاول فلا بد  
 من التعلق في الابداه الثانية تقول ان دخلت فان سلمت ذلك كذا وان سلمته فان  
 اضطررنا ففعل كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصرت العادة الشرط  
 الثاني لتعلقها بين اجزاء الكلام الذي هو جزؤها معني الشرط الاول مع الجزا  
 الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني في ان يكون جزا **قوله** **قوله**  
 فشا في الشرطين لفظا واما معا وشبهه ان تقييما ان تقييما ان تقييما  
 فان تقييما توجهم وكذا ان كان اكثر من شرطه عنوان **قوله** **قوله**  
 الدار اعطى اي ان دخلت الدار فان تقييما فان سلمت اعطك فتعلق فان سلمت  
 مع الجزا جواب فان تقييما **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**